

(٤)

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَوْصَلِيَّاتِ الثَّانِيَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد اجبت- ادام الله لكم السلامة، وأسبغ عليكم الكرامة ، وجعلكم ابداً من نصار الحق وتابعيه ، وخذل الباطل ومجانيبه- عن المسائل التي أتني الي، جواباً اختصرت من غير اخلال بما يجب ايضاحه وبيانه ، ماأشكل أيدكم الله بالارشاد من هذه المسائل الا المشكل. ولا بعثكم على السؤال عنها ولا الاستيضاح لها الا جودة النظر ودقة الفكر .

ومن الله استمد المعونة والتوفيق في الاقوال و الافعال ، وأستعينه على سائر الاحوال .

المسألة الاولى

[حكم المذى والوذى]

ذكر في المسائل الفقهية التي تفردت بها الشيعة الامامية: ان المذى والوذى ليسا بناقضتين للطهارة ، وما بين العلم وتعيينهما .

الجواب :

أن المذي بفتح الميم وتسكين الذال، ويقال منه: مذي الرجل فهو يمذي بغير ألف ، فهو الشيء الخارج من ذكر الرجل عند القبلة أو الملامسة والنظر بالشهوة الشديدة ، الجاري مجرى البصاق الرقيق القوام. ويكثر في الشباب، وذوي الصحة .

فهو غير ناقض للوضوء، وغير نجس أيضاً، ولا يجب منه غسل ثوب ولا بدن. فأما الودي بفتح الواو وتسكين الدال ، ويجري في غلظ قوامه مجرى البلغم . ويكثر في الشيوخ، وذوي الرطوبات الغالبة. ويقل أو يعدم في الشباب. وطريقتنا الى صحة ذلك والحجة على الحقيقة فيه : اجماع الشيعة الامامية عليه ، وفي اجماعها الحجة .

ولا اختلاف بين الامامية أن المذي والودي لا ينقضان الوضوء . والاخبار متظافرة عن ساداتنا وأئمتنا عليهم السلام بذلك ، وكتب الشيعة بها مشحونة ، وهي أكثر من أن تحصى أو تستقصى ، لانهم قد نصوا فيما ورد عنهم من علي عليه السلام : ان المذي والودي لا ينقضان الوضوء ^(١) . على سبيل التعيين والتفصيل .

وفي أخبار آخر نصوا وعينوا نواقض الوضوء : فذكروا اشياء مخصوصة، ليس المذي والودي من جملتها .

وقد نصرنا هذا المذهب فيما أمليناه من مسائل الخلاف في الاحكام الشرعية، وذكرنا الحجج الواضحة في صحته ، وأبطلنا شبه المخالفين ، بعد أن حكيناها واستوفينا الكلام عليها ، وبيننا أن خروج ما يخرج من السبيل على وجه غير

(١) وسائل الشيعة : ١٩٥/١ روايات تدل على ذلك .

معتاد والاختبار ^(١) مجراه لا ينقض الوضوء .

وجعلنا الأصل في هذا الاستدلال الريح الخارجة من الذكر، وأنها لا تنقض الوضوء اجماعاً، لأن خروجها من القبل غير معتاد . ولو خرجت من الدبر لنتقضت الوضوء بلا شك من حيث كان معتاداً .

وخروج المذي والودي غير معتاد ، لأنه على سبيل المرض وغلبة الاختلاط والامر في الودي واضح وأسهل ، لأنه تابع لزيادة الرطوبات . وهذا كله قد بيناه في الموضع الذي أشرنا إليه ، فمن أراد الاستقصاء فليأخذ من موضعه .

المسألة الثانية

[أكثر النفاس وأقله]

ذكر أكثر النفاس ثمانية عشر يوماً ، وهو في شرح الفقه عشرون يوماً ، ولم يذكر أقله .

الجواب :

وبالله التوفيق .

أن المعتمد عليه في أكثر النفاس هو ثمانية عشر يوماً ، وأما أقل النفاس فهو انقطاعه ، أولحظة .

وجاءت الاخبار المتظافرة عن الصادق عليه السلام بأن الحسد في نفاس المرأة أكثر أيام حيضها ، وتستظهر في ذلك بيوم واثنين ^(١) . وأكثر ما يبعد النفاس ثمانية عشر يوماً .

وجاءت الآثار متظافرة عن ساداتنا عليهم السلام بأن أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر ، فأمرها النبي صلى الله عليه وآله حين أرادت الاحرام بذئ

الحليفة أن تحتشي بالكرسف وتهل بالحج ، فلما أتت لها ثمانية عشر يوماً أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تطوف بالبيت وتصلي ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك (١) .

وهذا أيضاً قد استقصينا الكلام في مسائل الخلاف . فان أبا حنيفة وأصحابه والثوري والليث يذهبون الى أن أكثر النفاس أربعون يوماً ، والشافعي وعبيد الله بن الحسن العسكري ومالك في قوله الاول : ان أكثر النفاس ستون يوماً ، وحكي عن البصري أنه قال : ان أكثره خمسون يوماً (٢) .

والكلام على هذه المذاهب وما يحتج به لها أو عليها قد استوفيناه في مسائل الخلاف ، وانتهينا فيه الى أبعد الغايات .

وما بين من طريق الاستدلال صحة مذهبنا في أكثر النفاس : أن الاتفاق من الامة حاصل على أن الايام التي قدرناه (٣) بها النفاس أنها حكم النفاس ، ولم يحصل فيما زاد على ذلك اتفاق ولا دليل . والقياس لا يصح اثبات المقادير به ، فيجب القول بما ذكرناه دون ما عده .

ولك أن تقول : ان المرأة داخلة في عموم الامر بالصلاة والصوم ، وانما نخرجها في الايام التي حددناها من عموم الامر بالاجماع ، ولا اجماع ولا دليل فيما زاد على ذلك ، فيجب الحكم بدخولها تحت عموم الامر .

(١) وسائل الشريعة ٦١٦/٢ .

(٢) ذكر هذه الاقوال ابن رشد في كتاب بداية المجتهد ٣٧/١ في المسألة الثالثة .

(٣) ظ : قدرنا .

المسألة الثالثة

[كراهة السجود على الثوب المنسوج]

وذكر أن السجود لايجوز على ثوب منسوج ، ثم زعم الاعند الضرورة،

لِم صارت الضرورة تتّجوز ما لايجوز ؟

الجواب :

وبالله التوفيق .

أن الثوب المنسوج من قطن أو كتان اذا كان طاهراً يكره السجود عليه ،

كراهة التنزيه وطلب فضل ، لأنه محظور محرم .

وليس يجرى السجود على الثوب المنسوج في القبح والحظر عند أحد

مجرى السجود على المكان النجس ، وان كان أصحابنا لم يفصلوا هذا التفصيل،

وأطلقوا القول اطلاقاً ، والصحيح ما ذكرناه .

ومن تأمل حق التأمل علم أنه على ما فصلناه ، وأوضحناه ، لانه لو كان

السجود على الثوب المنسوج محرماً محظوراً لجرى في القبح ووجوب اعادة

الصلاة واستينافها مجرى السجود على النجاسة ، ومعلوم أن أحداً لا ينتهي الى

ذلك ، فعلم أنه على ما بيناه . وإذا كان على سبيل التنزيه لاسبيل الحظر والتحريم والاعذار الضعيفة فيه غير كافية .

وأما التعجب من أن تكون الضرورة تجوز معها ما لا تجوز مع فقدها ، ففي غير موضعه ، لان الضرورات أبداً تسقط التكليف ، وتعتبر في أحكام الشريعة . ألا تدرى أن الميتة تحل مع الضرورة ، وتحرم مع الاختيار . والصلاة بغير طهارة بالماء تحل مع الضرورة ، وتحرم مع الاختيار . وأمثال ذلك أكثر من أن نحصيه .

المسألة الرابعة

[مسائل في الشفعة]

ذكر أن الشفعة تصح في العقارين أكثر من اثنين ، وإذا تخيرت الاملاك فلاشفعة ، والشفعة تجب بالسرب والطريق .

الجواب :

وبالله التوفيق .

أما المسألة الاولى من مسائل الشفعة ، وهي اعتبارها في الاثنين واسقاطها فيما زادعليهما من عددالشركاء : فلعمرى انه مما تفرد به الشيعة الامامية ، واطبق مخالفوها على خلافه ، غير أن بين الامامية خلافاً في هذه المسألة معروفاً .
فان أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه قال في كتابه المعروف بـ « كتاب من لا يحضره الفقيه » في باب الشفعة لما روى عن الصادق عليه السلام سئل عن الشفعة لمن هي؟ وفي أي شيء هي؟ وهل تكون في الحيوان شفعة؟ وكيف هي؟ قال : الشفعة واجبة في كل شيء من حيوان او أرض أو متاع ، اذا كان الشيء بين شريكين لاغيرهما ، فباع أحدهما نصيبه ، فشريكه أحق به من غيره ، فاذا زاد على الاثنين فلا شفعة لاحد منهم .

ثم قال: قال مصنف هذا الكتاب: يعني بذلك الشفعة في الحيوان وحده فأما في غير الحيوان فالشفعة واجبة للشركاء ان كانوا أكثر من اثنين .

ثم قال - رحمه الله - : وتصديق ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي عن عبدالله بن سنان قال : سألته عن مملوك بين شركاء أراد أحدهم بيع نصيبه؟ قال: يبيعه قال قلت: فانهما كانا اثنين فأراد أحدهما بيع نصيبه فلما أقدم على البيع قال له شريكه: أعطني. قال: هو أحق به. ثم قال عليه السلام: لاشفعة في حيوان الا أن يكون الشريك فيه واحداً^(١) .

وهذا الذي حكيناه يستفاد خلاف أبي جعفر (رحمه الله) في هذا المذهب وانما يوجب الشفعة للشركاء في المبيعات وان زادوا على اثنين، الا في الحيوان خاصة، وليس فيما احتج به وظن أنه يصدق بمذهبه من الخبر الذي رواه عن عبدالله بن سنان حجة صريحة فيما ذهب اليه، لان نفيه عليه السلام حق الشفعة في المملوك اذا كان فيه شركاء جماعة، واثباتها بين الشريكين فيه، لا يدل على أن الامر في المبيعات بخلاف هذا الحكم .

وكان الاولى به لما أراد أن يذكر ما روى من الرواية في نصرة المذهب الذي رواه عن نفسه، أن يذكر ما رواه اسماعيل بن مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه قالوا: قال عليه السلام: الشفعة على عدد الرجال^(٢) .

وهذا الخبر صريح في أن الشفعة تثبت مع زيادة عدد الشركاء على اثنين ولو كان حق الشفعة يسقط بالزيادة على اثنين، لما كان لاعتبار الشفعاء معنى، لان الشفيع لا يكون الا واحداً، فاذا زاد العدد بطلت الشفعة على المذهب الذي حكيناه .

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤٦/٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤٥/٣ ح ٣ .

وكان له أيضاً أن يحتج بما رواه عقبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكن، وقال: لا ضرر ولا ضرار^(١). ولفظ « الشركاء » لفظ جمع ، وهو يقتضي بموجب اللغة أكثر من اثنين .

وهذان الخبران قد رواهما أبو جعفر (رحمه الله) في الكتاب الذي أشرنا اليه، غير أننا نحتج بهما على مذهبه الذي حكاه عن نفسه، واحتج بغيرهما فيما بينا أنه لاحجة فيه .

ويمكنه أن يحتج أيضاً في تأييد هذا المذهب بعموم الاخبار الواردة: أن الشفعة واجبة في كل مشترك لم يقسم^(٢) . وهي كثيرة ، وعموم هذه الاخبار لم يفصل بين الاثنين والجماعة .

وقد وردت أخبار بأنه اذا سمح جميع الشركاء بحقوقهم من الشفعة، كان لمن يسمح بحقه على قدر حقه منها^(٣) . وهذا يدل على أن الشفعة كان لمن يسمح بحقه على قدر حقه منها ، وهذا لا يدل على أن الشفعة تثبت مع كثرة عدد الشركاء .

وكان أبو علي ابن الجنيد (رحمه الله) لا يعتبر نقصان العدد ولا زيادة في

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٤٥٠ ح ٢ .

(٢) وسائل الشيعة ٣١٧/ ١٧ .

(٣) قال في الانتصار [٢١٧] فأما الخبر الذي وجد في روايات أصحابنا أنه اذا سمح بعض الشركاء حقوقهم من الشفعة ، فان لمن لم يسمح بحقه على قدر حقه ، فيمكن أن يكون تأويله أن الوارث لحق الشفعة اذا كانوا جماعة فان الشفعة عندنا تورث متى سمح بعضهم بحقه كانت المظالبة لمن لم يسمح، وهذا لا يدل على أن الشفعة في الاصل تجب لأكثر من شريكين .

الشفعة وكتبه المصنفة تدل على ذلك وتشهد به .

فان قيل: بأي المذهبين تنتمون وبأيهما تفتون ؟

قلنا : أما ثبوت الشفعة فالحيوان خاصة بين الشريكين ، وانتفاؤها فيما زاد عليها^(١) من العدد، فهي اجماع الفرقة المحقة التي هي الامامية، لانه لاخلاف بين أحد منهم في هذه الجملة. وكذلك ثبوت حق الشفعة في غير الحيوان بين الشريكين اللذين لم يفتسما، فهذا أيضاً اجماع منهم .

واختلفوا اذا زاد العدد في غير الحيوان بين الشركاء: فمنهم من أثبت حق الشفعة مع الزيادة في العدد، ومنهم من أسقطها .

واذا كانت الحجة مما لا دليل عليه من كتاب ناطق وسنة معلومة مقطوع عليها ، وهي اجماع هذه الفرقة ، وجب أن تثبت الشفعة في المواضع التي أجمعوا على ثبوتها فيها ، ونسقطها فيما سوى ذلك ، لان الشفعة حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي، ويجب نفيه في الشريعة نفي^(٢) دليله .

فان قيل: لم لا استدللتم بعموم الاخبار التي ذكرتتموها، وبظاهر الخبرين اللذين نبهتم على عدول أبي جعفر (رحمه الله) عن الاحتجاج بهما ؟

قلنا: انا لم نحتج^(٣) بالعموم اذا ثبت أنه دليل في لغة أو شرع في الموضع الذي يكون اللفظ فيه معلوماً مقطوعاً عليه. فأما أخبار الاحاد التي هي مظنونة الصحة لا معلومة، فلا يجوز الاحتجاج بعمومها على ما يقطع به من الاحكام .

فأما المسألة الثانية من مسائل الشفعة، وهي قوله « اذا تخيرت الاملاك فلا شفعة » فهو مذهبنا الصحيح بلا خلاف ، الا أنه لا يجوز أن نذكر هذه المسألة

(١) ظ: عليهما .

(٢) ظ: بنفى دليله .

(٣) ظ: انا نحتج .

في جملة ماتفرد به الشيعة الامامية ، لان هذا المذهب مذهب الشافعي ، وهي المسألة الخلاف بينه وبين أبي حنيفة ، فكيف تسطر فيما تفرد به الامامية ؟ واليه يذهب مالك والاوزاعي وأحمد بن حنبل ، وأكثر الفقهاء المتقدمين والمتأخرين .

وأما المسألة الثالثة، وهي قوله «ان الشفعة تجب بالسرب والطريق» فهو أيضاً مما لم تنفرد به الامامية ، لان أباحنيفة وأصحابه يوجبون الشفعة بالشركة في الطريق الذي ليس بنافذ ، ويسمون ذلك بأنه من حقوق . فذكر هاتين المسألتين في جملة ماتفرد به الامامية ضرب من السهو .

والحجة لنا فيهما: اجماع الذي أشرنا اليه، وظواهر أخبار كثيرة مما اختصت برواية ^(١) الشيعة، ومما روته العامة عن النبي صلى الله عليه وآله فهو أكثر ، فمن أراد فليأخذه من مواضعه .

المسألة الخامسة

[من لا ربا بينهما]

وذكر أن لارباء بين الوالد وولده، ولابن الزوج وزوجته، ولابن المسلم والذمي .

الجواب :

وبالله التوفيق .

ان كثيراً من أصحابنا قد ذهبوا الى نفي الربا بين الوالد وولده ، وبين الزوج وزوجته ، والذمي والمسلم . وشرط قوم من فقهاء أصحابنا في هذا الموضع شرطاً، وهو أن يكون الفضل مع الوالد ، الا أن يكون له وارث أو عليه دين .

وكذلك قالوا: انه لاربا بين العبد وسيده اذا كان لاشريك له فيه، وان كان له شريك حرم الربا بينهما. وكذلك العبد المأذون له في التجارة، حرم الربا بينه وبين سيده اذا كان العبد قد استدان مالا عليه .

وعولوا في ذلك على ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله :

ليس بين الرجل وبين ولده ربا، وليس بين السيد وبين عبده ربا^(١). ورووا عن الصادق عليه السلام أنه قال : ليس بين المسلم وبين الذمي ربا ، ولا بين المرأة وزوجها^(٢). وأما العبد وسيده فلا شبهة في انتفاء الربا بينهما .

ويوافقنا على ذلك أبو حنيفة وأصحابه الثوري والليث والحسن بن صالح ابن حي والشافعي. ويخالف مالك الجماعة في هذه المسألة، لأن مالك يذهب الى أن العبد يملك مافي يده مع الرق ، والجماعة التي ذكرناها تذهب الى أن الرق يمنع من الملك ، وهو الصحيح .

واذا كان مافي يد العبد ملكاً لمولاه لم يدخل الربا بينهما ، لأن المالكين في الحكم مال واحد والمالك واحد ، ولهذا يتعب^(٣) حكم المأذون له في التجارة ، يتعلق على^(٤) الغرماء بما في يده ، وكذلك يتغير في هذا الحكم حال العبد بين شريكين ، فالشبهة في انتفاء الربا بين العبد وسيده مرتفعة .

وانما الكلام في باقي المسائل التي ذكرناها ، فالامر فيها مشكل . والذي يقوى في نفسي أن الربا محرم بين الوالد وولده والزوج وزوجته والذمي والمسلم ، كتحريمه بين غريبين .

فأما الاخبار التي وردت وفي ظاهرها أنه لا ربا في هذه المواضع ، اذا جاز العمل بها جاز أن نحملها على تغليظ تحريم الربا في هذه المواضع ، كما قال الله تعالى : « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج »^(٥) ولم يرد أن الرفث

(١) وسائل الشيعة ١٢ / ٤٣٦ ح ١ .

(٢) وسائل الشيعة ١٢ / ٤٣٧ ح ٥ .

(٣) ظ: يتغير .

(٤) ظ: ويتعلق حق الغرماء بما في يده .

(٥) سورة البقرة : ١٩٧ .

في غير الحج لا يكون رفناً ولا محرماً، وكذلك الفسوق. وإنما أراد بذلك تغليظ تحريمه والنهي عنه .

ومن شأن أهل اللغة إذا أكدوا تحريم شيء، أدخلوا فيه لفظ النفي، لينبىء عن تحقيق التحريم وتأكيده وتغليظه، كما أن في مقابلة ذلك إذا أرادوا أن يؤكدوا ويغلظوا الإيجاب، استعملوا فيه لفظ الخبر والاثبات. كما قال الله تعالى: «ومن دخله كان آمناً» ^(١) وإنما أكد بذلك وجوب أمانه، وكان هذا القول أكد من أن يقول: فأمنوا من دخله ولا تخيفوه .

وكذلك قوله عليه السلام «العارية مردودة، والزعيم غارم» ^(٢) وإنما المراد به أنه يجب رد العارية، وغرامة الزعيم الذي هو الضامن، وأخرج الكلام مخرج الخبر للتأكيد والتغليظ، فهذا في باب الإيجاب نظير ما ذكرنا في باب الحظر والتحريم .

فان قيل: فأى فائدة في تخصيص هذه المواضع نفى الربا فيها مع ارادة التحريم والتغليظ . والربا محرم بين كل أحد وفي كل موضع .

قلنا: في تخصيص بعض هذه المواضع بالذكر مما يدل على أن غيرها مما لم يذكر بخلافها. وهذا مذهب قداختلف فيه أصحاب أصول الفقه، والصحيح ما ذكرناه . ومع هذا فغير ممتنع أن يكون للتخصيص فائدة .

أما الوالد وولده والحرمة بينهما عظيمة متأكدة، فما حظر بين غيرهما وقبح في الشريعة، فهو المحرمة بينهما أقبح وأشد حظراً. وكذلك الزوج وزوجته، فيكون لهذا المعنى وقع التخصيص للذكر .

وأما الذمي والمسلم فيمكن أن يكون وجه تخصيصها هو أن الشريعة قد

(١) سورة آل عمران: ٩٧ .

(٢) جامع الاصول ١١٠/٩ .

أباح - لفضل الاسلام وشرفه على سائر الملل - أن يرث المسلم الذمي والكافر وان لم يرث الذمي المسلم . وثبت حق الشفعة للمسلم على الذمي ، ولا يثبت حق الشفعة للمسلم على الذمي ، فخص نفي الربا بالذمي والمسلم على سبيل الحظر بظن ظاهر^(١)، فانه يجوز للمسلم أن يأخذ من الذمي الفضل في مواضع^(٢) الذي يكون فيه ربا، وان لم يجز ذلك للذمي ، كما جاز في الميراث والشفعة. فان قيل : فما الذي يدعو الى الانصراف عن ظواهر الاخبار المروية في نفي الربا بين الجماعة المذكورة الى هذا التعسف من التأويل .

قلنا : ما عدلنا عن ظاهر الى تأويل متعسف ، لان لفظة النفي في الشريعة اذا وردت في مثل هذه المواضع التي ذكرناها، لم يكن ظاهرها للاباحة دون التحريم والتغليظ ، بل هي محتملة لكل واحد من الامرين احتمالا واحداً ، ولا تعسف في أحدهما .

ولم يبق الا أن يقال : فاذا احتملت الامرين فلم حملتموها على أحدهما بغير دليل .

وها هنا دليل يقتضي ما فعلناه، وهو أن الله تعالى حرم الربا في آيات محكمات من الكتاب لا اشكال فيها ، فقال تعالى « يا أيّها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين »^(٣) وقال « لا تأكلوا الربا »^(٤) وقال جل اسمه « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس »^(٥) .

(١) كذا في النسخة .

(٢) ظ: الموضع .

(٣) سورة البقرة : ٢٧٨ .

(٤) سورة آل عمران : ١٣٠ .

(٥) سورة البقرة : ٢٧٥ .

والاخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن ولده من الائمة عليهم السلام في تحريم الربا وحظره ، والنهي عن أكله ، والوعيد الشديد على من خالف فيه أكثر من أن تحصي .

وقد علمنا أن لفظة « الربا » انما معناه الزيادة ، وقررت الشريعة في هذه اللفظة أنها زيادة في أجناس وأعيان مخصوصة . وخطاب الله تعالى وخطاب رسوله يجب حملهما على العرف الشرعي دون اللغوي ، فيجب على هذا أن يفهم من ظواهر الايات والاخبار أن الربا الذي هو التفاضل في الاجناس المخصوصة محرم على جميع المخاطبين بالكتاب على العموم ، فيدخل في ذلك الولد والزوج والذمي مع المسلم ، وكل من أخذ وأعطى فضلا .

فاذا أوردت أخبار بنفي الربا بين بعض من تناوله ذلك العموم ، حملنا النفي فيها على ما ذكرناه بما يطابق تلك الايات ويوافقها ، ولا يوجب تخصيصها وترك ظواهرها^(١).

(١) هذا ولكن رجع عن ذلك في الانتصار ص ٢١٣ قال : ثم لما تأملت ذلك رجعت عن هذا المذهب ، لاني وجدت أصحابنا جميعين على نفي الربا بين من ذكرناه وغير مختلفين فيه في وقت من الاوقات ، واجماع هذه الطائفة قد ثبت أنه حجة ، ويخص بمثله ظاهر القرآن ، والصحيح نفي الربا بين من ذكرناه .

المسألة السادسة

[عدة الحامل]

وذكر أن عدة الحامل المطلقة أقرب الاجلين ، وهو مشكل . لانه قد يصح أن تبقى حاملا بعد خروجها من عدة الطلاق شهوراً ، وقال تعالى « وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن »^(١) وعدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الاجلين ، وهو في الاشكال مثل صاحبه لما بين الله تعالى من عدة من الحمل ، ويصح أن تضع بعد وفاة زوجها بساعة .

الجواب :

أن المسألة الاولى - وهي القول بعدة الحامل المطلقة أقرب الاجلين - ليس مما يفتي به أكثر أصحابنا ، وكتبهم نطق بخلافه . ومن ذهب اليه عوّل على خبر رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: طلاق الحامل واحدة ، فإذا وضعت مافي بطنها فقد بانث منه، وقال تعالى « وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن »^(١) فإذا طلقها الرجل ووضعت من

يومها أو من غد ، فقد انقضى أجلها ، وجاز لها أن تتزوج ، ولكن لا يدخل بها^(١) حتى تطهر.

والحبلى المطلقة تعتد بأقرب الاجلين أن تمضي^(٢) لها ثلاثة أشهر قبل أن تضع ، فقد أنقضت عدتها منه ، ولكن لا تتزوج حتى تضع ، فان وضعت ما في بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد أنقضى أجلها .

والحبلى المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الاجلين ، ان وضعت قبل أن تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام لم تنقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام ، فان مضت لها أربعة أشهر وعشرة أيام قبل أن تضع ، لم تنقض حتى تضع الحمل^(٣).

فعلى هذا الخبر عول من ذهب في المطلقة الحامل الى أن عدتها أقرب الاجلين. ونحن نبين مافيه. أما صدر الخبر فصريح في أن الحامل المطلقة تمضي عدتها وتنقضي أجلها بوضع الحمل ، حتى احتج لهذا الحكم بالقرآن، وليس يجوز أن يلي هذا الحكم ما يضاذه ويناقضه .

وانما اشتبه على من ذهب الى هذا المذهب من هذا الخبر قوله «والحبلى المطلقة تعتد بأقرب الاجلين - الى قوله - فاذا وضعت ما في بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضى أجلها» ولا يجب أن يشتبه هذا الموضع لمن يتأمله، لانه لو كان بأقرب الاجلين معتبر، لوجب في الحامل المطلقة اذا مضت عليها ثلاثة أشهر قبل أن تضع حملها أن تنقضي عدتها وتحل للازواج . وقد صرح في هذا الخبر بأنها لا تتزوج حتى تضع، فلو كانت العدة قد انقضت لما كان التزويج

(٢) في الفقيه : بها زوجه حتى .

(٢) في الفقيه ، ان مضت .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣/ ٣٢٩ ح ١ .

محظوراً ، ولا انتظار أكمل معتبراً .

ألا ترى أنها اذا وضعت مافي بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر، فقد انقضت عدتها وحلت الازواج . وهذا أيضاً في صريح الخبر ولفظته، فلولا أنالمعتبر بوضع الحمل في الحامل المطلقة دون مضي الاشهر، لماكان لهذه التفرقة معنى ولما كانت ممنوعة من أن تتزوج بعد مضي الاشهر الثلاثة وقبل أن تضع، كما ليست بممنوعة من التزويج بعد الوضع وقبل انقضاء الاشهر.

فعلم بهذه الجملة أن قوله في الخبر«والحبلى المطلقة تعتد بأقرب الاجلين» ليس على ظاهره ، لانه لو كان على ظاهره لكان قبل شيء ناقضاً لما تقدمه من قوله « اذا وضعت من يومها هذا فقد انقضى أجلها » ثم كان لامعنى لمنعها من التزويج بعد انقضاء الاشهر ان كان معتبراً بأقرب الاجلين على ما بيناه .

ويجب أن يكون الكلام المتوسط ، لذكر حكم عدة المطلقة الحامل التي تبين في صدر الخبر، ولذكر عدة الحبلى المتوفى عنها زوجها على غير ظاهره حتى يسلم الخبر من التناقض .

ويمكن أن يريد بقوله « واذا مضت ثلاثة أشهر قبل أن تضع فقد انقضت عدتها منه ، ولكنها لا تتزوج حتى تضع » يريد أن عدتها تنقضي لو كانت مطلقة غير حامل ، لان المعتبر في طلاق غير الحامل الاقراء دون غيرها .

فان قيل: فأني معنى لقوله « تعتد بأقرب الاجلين » وأنتم تقولون تعتد بوضع الحمل ؟ فلا اعتبار بسواه .

قلنا : يمكن أن يريد بأقرب الاجلين وضع الحمل ، وأنه سماه أقرب من غيره ، لان المعتدة بالاقراء لا يمكن على وجه من الوجوه أن تخرج من عدتها في يومها وغدها ، ولا بد من صبرها الى المدة المستقرة . والمعتدة بوضع الحمل يمكن أن تخرج من العدة من يومها أو غدها ، فصار هذا الاجل أقرب

لامحالة من غيره للوجه الذي ذكرناه .

وليس لاحد أن ينسب هذا التأويل الى التعسف ، لانه عند التأمل لاتعسف فيه ، فلنا أن نتعسف التأول عند الضرورة ، لتسلم الظواهر الصحيحة والخطاب الواضح . كما نفعل ذلك في متشابه القرآن الوارد بمافي ظاهره جبر وتشبيه . ووجدت أبا علي ابن الجنيد (رحمه الله) يذكر في كتابه المعروف بـ « الفقه الاحمدي » شيئاً ما وجدت لغيره ، قال : والمطلقة اذا مات زوجها قبل خروجها من عدتها اعتدت أبعد الاجلين من يوم مات ، اما بقية عدتها ، أو أربعة أشهر وعشراً ، أو وضعها ان كان بها حمل^(١) .

وأول مافي كلامه هذا أنه قال : « تعتد بأبعد الاجلين » وذكر أحوالاً ثلاثة وكان ينبغي أن يقول : بأبعد الاجال التي بينها ورتبها . ثم ان كان قال هذا عن أثر ورواية جاز العمل به اذا لم يمكن تأويله ، وان كان قاله من تلقاء نفسه وعلى سبيل الاستدلال والاستحسان ، فلامعول على ذلك .

وأما المسألة الثانية - وهي أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الاجلين - وصورة هذه المسألة : ان هذه المرأة ان وضعت حملها قبل أن تقضي أربعة أشهر وعشرة أيام ، لم يحكم بانقضاء عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشرة أيام . وان انقضت عنها أربعة أشهر وعشرة أيام ولم تضع حملها ، لم يحكم بانقضاء عدتها حتى تضع الحمل .

وهذه المسألة يفتي بها جميع الشيوخ (رحمهم الله) وهي مستورة في كتبهم ، وموجودة في رواياتهم وأحاديثهم ، وحديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام^(٢) ينطق بهذا الحكم الذي ذكرناه ويشهد له ، ولولم يكن في هذا

(١) الفقه الاحمدي مخطوط .

(٢) المتقدم آنفاً .

المذهب الا الاستظهار لانقضاء أيام العدة لكفى .

وليس هذا المذهب مما تفردت به الامامية، وخالفت جميع الفقهاء المتقدمين والمتأخرين ، لان مخالفيها من الفقهاء قد ذكروا في كتبهم ومسائل خلافهم أن هذا المذهب كان يذهب اليه أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عباس رضي الله عنه. فأما الاحتجاج بضعفه بظاهر قوله « واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن »^(١) فليس بشيء ، لان العموم قد يختص بدليل ، ويترك ظاهره بما يقتضي بتركه الظاهر^(٢). واذا كنا قد بينا اجماع الطائفة على المذهب، ووردت الآثار الحقة المعمولة بها فيه ، فينقض^(٣) ذلك بترك الظاهر.

(١) سورة الطلاق : ٤ .

(٢) استظهر الناسخ أن يكون : ظاهره الترك .

(٣) ظ : فيقتضي . واستظهر الناسخ أن يكون فينهض .

المسألة السابعة

[أقل مدة الحمل وأكثرها]

ذكر أن أقل ما يخرج به الحمل حياً مستهلاً ستة أشهر. ثم قال : ومن ولد له ولد لأقل من ستة أشهر ، فليس بولد له ، قال : وهو بالخيار في الإفراز له أو نفيه ، فكيف يكون بالخيار فيما ليس له ؟ وكيف إذا اختار يجب ؟ فيكون اختياره سبب الواجب .

وذكر أن أكثر الحمل سنة ، وذكر أن من الشيعة من يقول : سنتان ، ومنهم من يقول : ثلاث . ومنهم من يقول : أربع . ومنهم من يقول سبع . قال : وروى أصحاب الحديث منهم أنهم بن حبان ولدته أمه لثمان سنين وقد تقرر^(١). ثم قال : ولا يكون أكثر من تسعة أشهر .

الجواب :

وبالله التوفيق .

ان فائدة قولنا أقل الحمل كذا وكذا شهراً ، ان المرأة متى أتت بولد على

(١) أى بقى وعاش .

فراش بعل في أقل من هذه المدة المحدودة لأقل الحمل، فليس بولد لهذا البعل في حكم الشريعة، لأن المدة التي أتى بها فيها ناقصة عن الحد المضروب لأقل الحمل.

ومثل هذه الفائدة هي كقولنا أكثر الحمل كذا وكذا، فإن الرجل إذا طلق زوجته، ثم أنت بولد بعد الطلاق لأكثر من ذلك الحد المضروب لم يلحقه. وأقل الحمل عندنا على ما طبقت عليه طائفتنا هو ستة أشهر، وما نعرف أيضاً مخالفاً من فقهاء العامة على ذلك.

فأما الحكاية عن الذي قال هو بالخيار في الإقرار به أو نفيه مع الاعتراف بأن أقل الحمل ستة أشهر، فمناقضة ظاهرة، لأنه إذا كان الحد المضروب في الشريعة ستة أشهر فما نقص عن هذا الحد لا يلحق معه الولد، ولا يجوز إضافته إلى من ولد على فراشه، فأبي خيار له في الإقرار عما توجب الشريعة نفيه عنه، وأن لا يكون لاحقاً به.

وأما أكثر الحمل فالمشهور عند أصحابنا أنه تسعة أشهر. وقد ذهب قوم إلى سنة من غير أصل معتمد، والمشهور ما ذكرناه.

وأما ما حكى عن الشيعة خلافاً، وزعم أن بعضها يقولون سنتان، وبعضهم يقول ثلاثاً، وآخرون أربع، فهو وهم وغلط على الشيعة، لأن الشيعة لا تقول ذلك.

وانما يختلف فيه مخالفوهم من الفقهاء، فمذهب الشافعي وأصحابه أن أكثر الحمل أربع سنين. وزعم الزهري والليث وربيعة أن أكثره سبع سنين. وقال أبو حنيفة والثوري أن أكثره سنتان. وعن مالك ثلاث روايات: أحدها من مثل قول الشافعي، والثانية خمس سنين، والثالثة سبع سنين. فهذا الخلاف على ما ترى هو بين مخالفينا.

والحجة المعتمدة في هذه كله : هو اجماع الفرقة المحقة ، ولاشبهة في أن المعتاد في أكثر الحمل هو تسعة أشهر ، وما يدعى من زيادة على ذلك هو اذا كان صدقاً . شاذ نادر غير مستمر ولا مستدام ، وأحكام الشريعة تتبع المعتاد من الامور لا الخارق للعادة والخارج عنها .

وأيضاً فلا خلاف أن الاشهر التسعة مدة الحمل ، وانما الخلاف فيما زاد عليها ، فصار مذهبنا اليه في مدته مجمعاً عليه ، وما زاد على ذلك لا اجماع ولادليل توجب اطراحه .

المسألة الثامنة

[حكم المطلقة في مرض بعلمها]

ذكر أن المطلقة في المرض ترث زوجها المطلق لها مالم تتزوج ، أو يبرأ هو من مرضه ما بينها ^(١) وبين سنة .

الجواب :

وبالله التوفيق .

ان هذا المذهب أيضاً عليه اتفاق أصحابنا . وقد وردت في الاصول روايات كثيرة به . روى عبد الله بن مسكان ، عن الفضل بن عبد الملك البقباقي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض . قال : ترثه ما بين سنة ان مات من مرضه ذلك ، وتعتد من يوم طلقها عدة المطلقة ، ثم تتزوج اذا انقضت عدتها ، وترثه ما بينها وبين سنة ان مات في مرضه ذلك ، فان مات بعد ماتمضي سنة ام يكن لها ميراث ^(٢) .

(١) ظ : ما بين طلاقها .

(٢) وسائل الشية ٣٨٧/١٥ ح ١١ رواه الشيخ والصدوق .

وعن الحسن بن محبوب ، عن ربيع الأصم ، عن أبي عبيد الحذاء ومالك بن عطية كلاهما عن محمد بن علي عليهما السلام قال : اذا طلقت الرجل امرأته تطليقة في مرضه حتى انقضت عدتها ، ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة ، فانها ترثه ^(١).

وعن ابن أبي عمير عن أبان أن أبا عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق تطليقتين في صحة ، ثم طلق التطليقة الثالثة وهو مريض : انها ترثه مادام في مرضه ، وان كان الى سنة ^(٢).

ويشبه أن يكون الوجه في توريثها له ما لم تتزوج أو تنقضي السنة ، أن المطلقة ^(٣) في المرض في الأغلب والاكثر يريد الاضرار بزوجته وحرمانها ميراثه . ولهذا أكثر في روايات كثيرة التطبيق في المرض بأنه يوهم الاضرار ، فألزم الميراث سنة تغليظاً وزجراً عن قصد الاضرار والحرمان للميراث .

وقد جاءت رواية تشهد بذلك ، روى زرعة عن سماعة قال : سألته عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض ، فقال : ترثه مادامت في عدتها ، فان طلقها في حال الاضرار فهي ترثه الى سنة ، فان زاد على السنة يوماً واحداً لم ترثه ^(٤) . وهذا يشعر بما أشرنا اليه .

(١) فروع الكافي ١٢١/٦ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ١٢٣/٦ ح ١٠ .

(٣) ظ : المطلق

(٤) فروع الكافي ١٢٢/٦ ح ٩ ، وسائل الشيعة ٣٨٥/٥ ح ٤ .

المسألة التاسعة

[حكم عتق عبد المكاتب وتوريثه]

وذكر ان المكاتب يموت نسيبه ^(١) وله مال يرث منه بحساب ما عتق منه من أدائه مكاتبته ، والخصوم يروون عن النبي صلى الله عليه وآله : المكاتب رقيق ما بقي عليه درهم ^(٢).

الجواب :

وبالله التوفيق .

أما هذه المسألة فجميع الفقهاء المخالفين لنا يقولون فيها أن المكاتب إذا أدى بعض المال لم يعتق شيء منه البتة .
وحكي عن ابن مسعود أنه قال إذا أدى قدر قيمته عتق وكان ما بقي من مال الكتابة ديناً في ذمته .

ويروي مخالفونا من الفقهاء عن أمير المؤمنين عليه السلام روايتين :
أحدهما أنه إذا أدى نصف مال الكتابة عتق وكان الباقي ديناً . والرواية الثانية

(١) كذا في النسخة .

(٢) جامع الاصول ٥٩/٩ .

أنه كلما أدى جزء عتق بقدر ذلك الجزء منه ^(١) .

وحكي عن شريح أنه قال : اذا أدى ثلث مال الكتابة عتق ، وان نقص لم يعتق .

والذي يطبق عليه أصحابنا أنه تعتق منه بقدر ما أدى من مال الكتابة ، وان شرط في أصل الكتابة أنه ان عجز عن شيء من مال الكتابة ، عادت رقبته الى الرق ، فانه متى شرط هذا الشرط كان العمل عليه ولم يعتق منه شيء .

فيقول أصحابنا : انه ان مات هذا المؤدي بعض مال الكتابة بسبب ورث منه بحساب الحرية به . وكذلك لو زنا المكاتب بجلد بحساب الحرية من رقبته ، ولو قتل لاخذ منه بحساب الحرية الدية وازم مولاه الباقي .

والحجة في الحقيقة على ذلك : في من اجماعها الحجة من طائفتنا ، والروايات التي تشهد بهذا المذهب في أصولنا كثيرة .

وقد روى مخالفونا في كتبهم عن شيوخهم عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : المكاتب يؤدي مافيه من الحرية بحساب الحر ، ومافيه من الرق بحساب العبد ^(٢) . والمراد بذلك أنه اذا قتل يجب عليه من الدية بقسط مافيه من الحرية ، ومن القيمة بقسط مافيه من الرق . وهذا يقتضي أن بعضه يعتق ويكون الباقي رقيقاً .

وأما روايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله : ان المكاتب رق ما بقي عليه درهم ^(٣) . فالمراد به أنه مع هذه البقية في أسرار الرق ، ولم يزل جميع الرق عنه فقد ذهب قوم الى أنه اذا أدى من مال كتابته بقدر قيمته عتق ، فيكون هذا

(١) جامع الاصول ٦٠/٩ ما يشبه ذلك .

(٢) جامع الاصول ٦٠/٩ .

(٣) جامع الاصول ٥٩/٩ ، وفيه : المكاتب عبد ما بقي عليه من المكاتب درهم .

القول راداً على من قال ذلك .

وأما روايتهم عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : أيما رجل كاتب عبداً على مائة دينار ، فأداه العشرة دنانير فهو مكاتب . وأيما رجل كاتب عبداً على مائة أوقيه ، فأداه العشرة أواق فهو مكاتب ^(١) . فلا تصرّح فيه على ما ينافي مذهبننا ، ولا حجة لهم في ظاهره .

ومعنى قوله « فهو مكاتب » أن حكم الكتابة باق ولم يزل ، لأن العبد إذا أدى بعض ما عليه فهو مسترق بقدر ما بقي عليه من مال مكاتبته ، ويطلق فيه أنه مكاتب ، وهذا بين لمن تأمله .

تمت المسائل بحمد الله وتوفيقه تعالى وعونه ومنه .

(١) جامع الاصول ٥٩/٩ مع تقدم وتأخر في الحديث .